

كذا جئت بكل تزويج امرأة مرارا و امرأة بعد امرأة بخلاف كل امرأة تزوجها فانه يقع على
 امرأة واحدة مرتين وكله الجمع توجب عموم الاجتماع دون اللفظ فاذا قال جميع من دخل هذا
 الحصن اولاهم درهم وفضل عشرة سواهم فلم درهم واحد بخلاف ما لو قال كل من دخل حيث
 يجب لكل واحد درهم والنتيجة في موضع النفي نحو وفي الرثبات في مقام الرثبات كذلك
 وفي غيره خصي اي يتكون لفرد غير معين لكنها مطلق من حيث الاوصاف فمخوفا على
 فمخوفا رتبة الظاهر انه يعي المؤنذ والكافة وعداها ان فعي من العام نظر العموم وصرفها
 المذكور والذكرة اذا وصفت بوصف عام نحو خولها اقربها اليوما اقربها فيه فلا يكون
 ايده **قاعدة** اذا دخلت لام التعريف على معرف ولم توجد قرينة عهد يجعل على الاستغراق
 على الصحيح قبل يتوقف فيه وقبل يجعل على الجنس **قاعدة** اذا دخلت اللام على الجمع اطلقت
 جمعيتها **قاعدة** اذا اعيدت الذكرة معرفة كانت عين الاولى والى كانت غيرها والمعروف
 بالعكس وهذه قاعدة اغلبية **قاعدة** منتهى التخصيص واحد فيها هو فرد يصيغه كل وصا
 وتلدته فيما هو جمع نحو رجال مؤمنون وعند جمهور الحنفية منتهى التخصيص واحد مطلقا
قاعدة العموم والخصوص من عوارض الالفاظ على الراجح عند الحنفية فتخص العبرة
 والاشارة لرجوعها الى الالفاظ دون الدلالة ومفهوم الخالفة والرقضية هما المعاني
 وعندنا فتعية العموم والخصوص من عوارض الالفاظ والمعاني جميعا فخصم هو التخصيص
 دلالة النص اي مفهوم الموقف والخالفة والرقضية **قاعدة** مدلول العام كلي لكل اي حكموم
 على كل فرد فرد في مجموع افراد حقيقة كلية لا اسم **قاعدة** عموم الشخصا يستلزم عموم
 الاحوال ولازمه والباق من جميع العام ادوات الشرط واي وما الاستفهاميتان والموصولتان
 ان يطلقوا الذي والى وجمعها والمفرد المضاف المعرفة على الصحيح والذكرة في سياق النفي وهل افراد
 الجمع العام مجموع او احواد الصحيح الثاني يدل على صحة استثناء المفرد نحوها الرجال الذين ولدوا وكانت
 اولاده مجموعا لم يصح هذا المثال المنقطعا **قاعدة** العام اذا ورد جز والسبب خاص نحو سها
 فصيح

الذي هو
 الرتبة في الشر
 ان يقال في صيغ
 العلم يجمع
 ان

فصح ورتي فرجم و سرق فقطعت يده او كان جوابا غير مستقل نحو نعم في جواب
 هل لفلان عندك كذا او كان مستقدا لكن لم يزيد على السؤال نحو ان تغديت معك
 فجدي حرا في جواب تعال تغدي معي فالغبة فيه بخصوص السبب اتفاقا بين الحنفية
 والى فعية وان كان مستقدا زيد في على السؤال نحو ان تغديت معك اليوم فجدي حرا
 فقالت الحنفية العبرة فيه لعموم اللفظ نظر للزيادة في حيث بكل غدا ومع في ذلك اليوم
 سواء اهاضرت وقت الحلف او غيره وقالت اللى فعية ومالك و زرخرط خصوص السبب
 فدي جئت اليا بعداء الحاضر وقت الحلف لان بدله بغيره **قاعدة** ما من عام الارقود
 خصص حتى قال بعضهم تشمل هذه القاعدة فسر بافان قد اخرج من عمومها قوله تعالى
 وهو بكل شئ عليم فانه عام ولم يخصه منه شئ **قاعدة** الفرق بين العام والخصوص والعام
 المراد به المخصوص ان الاول حقيقة على الراجح والثاني مجاز وان الاول مراد عموم تنا و لا
 لفظا فقط لهكما والثاني ليس المراد عموم لانا و لا لهكما وهو عام اريد به خاص
 مثال الاول الاستثناء ومثال الثاني نحو قوله تعالى الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا
 لكم فالمراد بالناس اول نعم بن مسعود الراجح **قاعدة** ميزان العموم الاستثناء والتخصيص
 اما الاستثناء فهو من النفي اثبات ومن الرثبات نفي بطريق المعاضض عند اللى فعية فاذا
 قال له على الف الامانة معناه الامانة طليست على وعند الحنفية تكلم بالباقي بعد الشيا
 فضناه له على نعمائة واستدل اللى فعية على مرهم بان اهل اللغة صرحوا بان الاستثناء
 من النفي اثبات ومن الرثبات نفي و بان للاله الاسم تفيد التوحيد اتفاقا فيجب ان يكون
 معانها غير اسم ليس بال اسم وانما اسم فانه اسم له واذا قلنا تكلم بالباقي بعد الشيا يكون معناها
 غير اسم ليس باله فذكر يكون مثبتة للتوحيد واستدل الحنفية ايضا بان اهل اللغة صرحوا ايضا
 بان الاستثناء تكلم بالباقي بعد الشيا صرحوا بالاول و بان يلزم التناقض في الخبر في حق